التاريخ :2019/09/30

مرسل من : المؤسسة الهندسية للانظمه الكهربائيه والالكترونية البحرية (العقبة)

الموضوع : مناقشة مسودة التعليمات المعدلة لطلبات منح الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الاتصالات الطرفية .

قرار مجلس المفوضين : رقم (7-2019/10) تاريخ (2019/9/5).

مقدمة :

اولا نشكر وبشدة هيئة قطاع الاتصالات الاردنية على هذه المبادرة البناءة بعرض المسودة ومناقشتها مع الجهات المعنية والمتأثرة بهذه القرارات سواء كانت سلبا او ايجابا. ومن منطلق تطبيق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم حفظه الله كما قال :

" إدراكاً منا بأن استثمار القطاع الخاص هو المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة، فقد اعتمدنا خطة عمل تهدف إلى تشجيع هذا الاستثمار في القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الأردني، وتتضمن هذه الخطة سنّ التشريعات الهادفة إلى تحرير هذه القطاعات من خلال الخصخصة والتنظيم الملائم وضمان المنافسة العادلة".

ونرى نحن في هذه المبادرة من هيئة قطاع الاتصالات الاردنية التطبيق الفعلي والبحث عن سبل تشجع الاستثمار الخاص وازالة العقبات التي تواجه المستثمر في ضوء القانون من خلال المشاركة في التعديلات قبل تطبيقها وسنها، نشكركم جزيل الشكر ووفقكم الله لما هو أفضل لهذا البلد الكريم المعطاء.

المناقشة:

سوف نسرد ما يلي من خلال الجدول التالي والمقترحات من قبلنا , وكل مقترحاتنا بنيت على اساس الخبرة التي اكتسبناها خلال 13 عاما في مجال قطاع الاتصالات البحرية ومتطلبات العميل المحلي والشركات الاجنبية في ميناء العقبه البحري

.....

الرقم	المادة رقم	نص المادة/ صفحة رقم	الاقتراح من قبلنا
.1	6	نص الماده 6.1 / صفحه رقم 7 : اجراءات منح الموافقة النوعية : اجهزة الاتصالات الراديوية التي يتطلب استخدامها الحصول على رخص لاستخدام الترددات	الموافقة النوعية مرتبطة بتحديث الرخصة الراديوية (وهنا نخص القطاع البحري) نقترح بفصل هذا الاجراء اذ يكون الموافقة النوعية تخص المستثمر في البيع والتركيب أما الرخصة الراديوية فهي تخص العميل او المستفيد وهي مسؤوليته في اصدار الرخصة وتحمل المسؤولية – ربط الموافقة النوعية بتجديد الرخصة للمستثمر يزيد من الوقت والجهد– وله مساوئ اخرى بعد اصدار رخصة الترددات للسفينة او القارب : - ممكن ان يكون الجهاز معطل ولا يعمل بسبب المصنعية او الشحن. . - ممكن الجهاز لا يفي بالغرض المطلوب وخاصه بالاتصالات البحريه وعمليات الاستغاثه DSC. - رفض الجهاز من قبل الهيئة البحرية الاردنية او هيئات

			التصنيف البحرية الدولية. فاقتراحنا المتواضع بعد الموافقة النوعية على الجهاز السماح بموافقة ادخال بتركيبة على السفينة او القارب وتجربته والتأكد من موافقة الهيئات البحرية الخاصة وبعدها يقوم المستفيد او الزبون باصدار الرخصة الترددية في خلال وقت زمني لا يزيد عن 10 ايام مثلا .
.2	17	المادة 17.2 صفحه رقم 12 يجب ان تكون جميع الاجهزه المطلوب استيرادها او ادخالها لغايات تجارية جديدة , ولن تقوم الهيئة باصدار اي موافقة للاجهزة المستعملة أو المجددة لهذه الغاية	بعض الاحيان نواجه على السفن اجهزة لاسلكية قديمة ولا يوجد لها قطع غيار والمستفيد او الزبون يرفض شراء نظام جديد ويتجه للتصليح، و الحلول المطروحه من شركات أخرى اجنبيه هو استيراد نفس الجهاز مستعمل بسعر رخيص جدا ويقومون باستخدامه كقطع غيار للجهاز المطلوب تصليحه؛ لذلك نرجو السماح باستيراد الاجهزة المستعملة (البحرية) كقطع غيار وليس كجهاز بديل فهذا اغلب الزبائن تتطلع اليه وترغب به من باب تقليل التكاليف. ومن باب توسيع رقعة التجارة البحرية في العقبه مع الشركات الاجنبية .
.3	17	المادة 17.20 صفحه رقم 14 تقوم الهيئة باصدار شهادة الموافقه النوعيه /موافقة الادخال/موافقة السماح بالستيراد خلال 14 يوم عمل	في المجال البحري عرض الطلب والتزويد يعتمد اعتماد كلي أولا على الوقت وثانيا على السعر. وللاسف 14 يوما تعتبر كثيرة جدا لباخرة اجنبية تدخل ميناء العقبه وترسو لتفرغ الحمولة او حتى تأخذ اي حمولة وذلك يتم خلال اسبوع بحد اقصى. هذه المده 14 يوما تعيقنا في خدمة المستفيد واتكلم هنا في النطاق البحري والسفن في ميناء العقبة. لذلك نرجو تقليص هذه المدة وتكون مرنة اكثر لخدمه شريحه اكبر في المجال البحري.
.4	22	الماده 22.ي صفحة 19 يجب ان تكون جميع الاجهزة الراديوية المراد تخزينها او عرضها غير مبرمجة بشكل مسبق على استخدام اي قنوات ترددیه	معظم الاجهزة البحرية تكون مبرمجة مسبقا على قنوات راديوية للاستخدام في المجال البحري وبناء على تعاملنا مع الهيئه كل الترددات البحرية نطاقها مسموح به . نرجو النظر في هذا الموضوع لصعوبة تطبيقه على ارض الواقع في مجال الاجهزة البحرية .
.5	22	الماده 22.ق صفحه 20 التزام الشركة بتزويد الهيئة بنسخ بجميع البرمجيات و المعدات اللازمة للبرمجة والتهيئة بعد الموافقة على العرض والتخزين	معظم الاجهزة البحرية تكون مبرمجة على ترددات محددة ومتفق عليها عالميا ضمن نطاق الترددات البحرية العالمية. القليل من هذه الاجهزة تتيح فرصة برمجة قنوات اضافية ضمن نطاق الترددات البحرية، لكن الشركات التي نتعامل معها في المجال البحري المعتمده دوليا من هيئات التصنيف البحري لا تسمح بتزويد البرامج التابعة لشركتها، اضافة انها تقوم باضافة تكلفة مادية على هذه البرمجيات ومعدات البرمجة.

.6	22	الماده 22.ث صفحة 20 تزويد كفاله بنكيه ب 10 الاف دينار كضمان	الكفالة البنكية سوف تحتجز من الرصيد البنكي أي تجميد سيولة بنكية ممكن الاستثمار بها، ونحن كمؤسسة متوسطة النشاط بحاجه لهذه السيولة. نرجو النظر في هذا الامر المهم . وايضا **المخالفة** بمصادرة المبلغ. الرجاء ان تكون بقيمة الاجهزة الموجودة التي لن تتجاوز ال 2000 الى 3000 دينار.
.7	22	الماده 22.3 صفحة رقم 21 عدد التخزين والعرض 25 جهاز متحرك و 2 ثابتان	ارجو منكم النظر في عدد الاجهزة المتحركة وزيادة عددها وذلك لتوفير الوقت اولا وتوفير السلعة عند الطلب وايضا التوفير في الشحن والتخليص وماشابه من نفقات تنعكس على المستفيد وارتفاع سعر السلعة .
.8	22	الماده 22.9 صفحة رقم 21 السماح ببيع الاجهزه للجهات	لقد تم ذكر جميع الجهات ما عدا المجال البحري وهو نطاقنا الوحيد بالعقبة كسفن تجارية وقوارب ملاحية. نرجو منكم اضافة هذا النطاق (المجال البحري) .
.9	22	الماده 22.10 صفحه 21 يشترط بان تكون الجهه الراغبه باستخدام الاجهزه حاصلة على موافقة من الهيئة ورخصة استخدام ترددات	نرجو العلم البواخر التجارية الاجنبية التي ترسو في ميناء العقبة لا ترفع العلم الاردني وبالتالي لا تملك رخصة ترددات اردنية من الهيئة. الرجاء النظر في هذا الموضوع.
.10	22	الماده 22.13.أ صفحة 22 الاجور 500 دينار سنويا	نرجو النظر في هذا البند مما سوف يخلق عبئ مادي وزيادة في المصاريف السنوية أي ان حجم استيراد الاجهزة البحرية وتخزينها لن يتجاوز 3000- 4000 دينار سنويا وذلك متعلق بالعرض والطلب. وايضا سوف يزيد من تكلفة القطعة المراد تخزينها بشكل تراكمي في كل سنه وبالتالي سوف تخرج من منافسة السوق كسعر للقطع وسوف تبقى بمخازنا او تباع بخسارة. كما للعلم في مجالنا المنافسة من السوق المصري والاماراتي قوية جدا والمنافسة بالاسعار أقوى وهذا نراه عبئ مادي وزيادة تكلفة على السلعة وخاصة عندما يكون المبلغ ثابت 500 سنويا اي مبلغ زيادة تراكمي على كل قطعة في كل سنة . نرجو الغاء هذا البند لفتح مجال للاستثمار والمنافسة مع الشركات الدوليه الاخرى وخدمة السفن التجارية الاجنبية التي ترسو في ميناء العقبه.
.11	22	22.ب.8 / صفحة 23 يتم دراسة الطلب وبيان حالته في مدة اقصاها شهر من تاريخ تقديمه.	نرجو اعطاء المجال البحري خصوصية واولوية في الاجراءات المتبعة، لما له من مساس مباشر بالسلامة البحرية في المياه الدولية والاقليمية، حيث ان مدة شهر تعتبر طويلة جدا في هذا المجال، مع الاخذ بعين الاعتبار ان الاجهزة الراديوية البحرية تكون مزودة بشهادات فحص واعتماد من هيئات عالمية للغايات البحرية.

نظرا للفرصة الذهبية التي اتيحت لنا من باب النقاش العام والذي نشكركم عليه نحن كمؤسسة بحرية بالعقبة وزبائن وعملاء القطاع البحري نواجه بعض المشاكل سوف نسردها في الجدول التالي ويتضمن الجدول الاقتراح للحل بحيث تكون عملية تسريع لخدمة البواخر الاجنبية التي يكون مكووثها في ميناء العقبه من 1 يوم الى 3 ايام. ونسبة تردد هذه البواخر للعقبة بشكل متكرر والامور التي نواجهها في الجدول ادناه ادت الى توجه العميل او الزبون الى شركات اخرى في جمهورية مصر العربية أو الامارات العربية المتحدة لسهولة الاجراءات المتبعة لديهم مما ادى الى تداول مصطلح بين جميع البواخر الاجنبية " next port اي الميناء التالي " أي تأجيل شراء او تركيب أو تصليح الاجهزة الراديوية للميناء التالي بدلا من ميناء العقبة وذلك لعدم توفر قطع الغيار أو الاجهزة التصالات البحرية في سوق العقبة بسبب طول الاجراءات والروتين الذي نواجهه للموافقة على شراء الاجهزة.

الرقم	المشكله التي نواجهها حاليا	الاقتراح
.1	مدة انجاز المعاملات	نرجو اعطاء المجال البحري خصوصية واولوية في الاجراءات المتبعة، لما له من مساس مباشر بالسلامة البحرية في المياه الدولية والاقليمية، حيث ان طول مدة الاجراءات سيؤدي الى عزوف البواخر عن القيام بالشراء والصيانة في الاردن وهذا بدوره سيؤدي الى اضعاف السوق البحري الاردني وخصوصا بوجود منافسين في الدول القريبة مثل مصر والامارات. اضافة الى ذلك فان طول هذه المدة سيترتب عليه رسوم ارضيات وتخزين اضافية في المطار، مما يترتب عليه ارتفاع تكلفة الجهاز وانخفاض قدرة المنافسة.
.2	تفعيل مكتب الهيئة في العقبة	نرجو تفعيل مكتبكم في العقبة لاستقبال المعاملات والتسديد عنها واستلام الشهادت منه، حيث ان الشركات العاملة في المجال البحري متواجدة في العقبة ونواجه صعوبة في تسليم واستلام المعاملات في مقر الهيئة في عمان من حيث الوقت والتكلفة المترتبة على السفر.
.3	اضافة الجهاز على الرخصة قبل وصول الجهاز الى السفينة	برجاء الموافقة على اخراج الجهاز من المنافذ الحدودية تحت تعهد مالك الجهاز/السفينة او شركة التخليص واعطاء مهلة ليتم تركيب وتشغيل الجهاز ومن ثم يتم اضافته على الرخصة، حيث ان الجهاز قد يكون غير عامل بسبب عطل مصنعي او تضرر اثناء الشحن او غير مطابق لمتطلبات السفينة.

نرجو العلم بان الزيادات المالية المقترحه ككفالة بنكية والاجور السنوية 500 دينار مقابل التخزين والعرض وغيرها سوف تقتل فرص المنافسة كمؤسسة اردنية مع شركات اخرى خارج الاردن وتقلل شريحة السوق والاستثمار مع البواخر الاجنبية التى يستقبلها ميناء العقبه يوميا. نرجو منكم النظر في تشجيع الاستثمار وتطويره وتحريرنا من القيود التي ممكن ان تحد من نوسع نشاطنا وتقدمنا. نحن مؤسسة اسست منذ 2008 والان نحن بحمد الله معتمدين من هيئات تصنيف عالمية في مجال الراديو البحري كأول مؤسسة بحرية بالاردن تسلك هذا المجال كاعتمادات دولية، وكان السوق الاردني بالعقبه ما قبل 2008 يلجأ للشركات المصرية والاماراتية واللبنانية واليونانية لمجرد طلب annual radio survey. والحمد لله تم تغطية الطلب لعدة نشاطات بالعقبه بكوادر **جميعها اردنية** من مهندسين وفنيين، رؤية منا ان الاردني ممكن ان يبدع ويصنع ويبتكر باذن الله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس قسم الاتصالات
م. أنس وجيه الحمد
0777566100